Baština Objave

www.bastinaobjave.com

جامعةُ الأزْهرِ

كلّيّةُ اللُّغَةِ الْعَرَبِيَّةِ بِالقاهرةِ

قِسْمُ أُصُولِ اللّغةِ

اَللَّهَجَاتُ النَّحْوِيَّةُ فِي الْجُزْءِ الْأَوَّلِ مِنْ "شَرْحِ ابْنِ عَقِيل عَلٰى أَلْفِيَّةِ ابْنِ مَالِك"

بحثٌ من مادّة "اللّهجات العربيّة و القراءات

إعدَاد:

الباحث/ اَلْدِينْ عَاصِمْ مُصْطَفِيتْشْ

إشراف:

أ. د. عَبْدُالْغَفَّارِ حَامِد هِلَال

١٣٩١ هـ ش / ١٤٣٣ هـ ق / ٢٠١٢ م

بسم الله الرّحمن الرّحيم

اَلْمُقَدِّمَةُ

بسم الله الرّحمن الرّحيم

اَلْمُقَدِّمَةُ

الحمد لله ربّ العالمين، و الصَّلاة و السَّلام علٰى سيّدنا محمد و آله الطّاهرين و من تبعهم بإحسان إلٰى يوم الدّين، و بعد...

تقتضي دراسة اللُّغَة من الباحث تحديد المستوٰى المطلوب دراسته؛ لأنّ دراسة اللُّغَة دون فصل بين مستوياتها أمر فِي غاية الصّعوبة، فشأن عالم اللّغَة كشأْن علماء سائر العلوم الطّبيعيّة الأخرٰى، فعالم التّشريح مثلًا لا يمكنه دراسة جسم الكائن الحيّ دون تحديد أو فصل بين مكوّناته، بل لا بدّ من التّفصيل فِي أجزاءه إلٰى: مخّ و عظام و عضلات، و كلّ جزء منها إلٰى أنسجة ثمّ خَلَايَا.. إلخ.

فكذٰلك دارس اللّهَجات اللُّغَوِيَّةِ يحتاج إلٰى تحديد المستوٰى المطلوب دراسته، ثمّ عَلَيْهِ أنْ يختار موضوعًا معيّنًا يقوم بالبحث فِيهِ، ثمَّ عَلَيْهِ أنْ يلمّ كلّ المصادر و المراجع المطلوبة لإتمام بحثه، وَ هٰذَا دفعني إلٰى كتابة الْبَحْث الّذي سيكون محاولة لِاسْتعراضِ اللَّهَجَاتِ النَّحْوِيَّةِ، سواء المنسوبة وَ غير المنسوبة، فِي الْجُزْءِ الْأَوَّلِ مِنْ "شَرْحِ ابْنِ عَقِيل عَلٰى أَلْفِيَّةِ ابْنِ مَالِك".

أمّا بخصوص الدّراسات الَّتِي اعْتمدت عَلَيْهَا فِي إنجاز هٰذَا الْبَحْث، فَهِيَ الكتاب نفسه، وَ كتاب الأستاذ الدّكتور عَبْدالغَفَّارِ حَامِد هِلَال بالعنوان "اللَّهَجَات الْعَرَبِيَّة نَشْأَةً وَ تَطَوُّرًا"، وَ بعض الكُتُبِ الَّتِي عثرت عَلَيْهَا من خلال بحثي فِي هٰذَا الموضوع، كما قدْ ذكرتها فِي المصادر وَ المراجع.

و قدْ جعلت هٰذا البحث علٰى النّحو الآتي:

- المقدّمة،
- الفصل الأوّل الّذي أتيت فِيهِ بترجمةِ ابْنِ عَقِيل،
- وَ الفصل الثّاني الَّذِي هُوَ عبارة عن تعريفٍ مختصرٍ سريعٍ لِـ"شَرْحِ ابْنِ عَقِيل عَلٰى أَلْفِيَّةِ ابْنِ مَالِك"،
- وَ الفصل الثّالث الَّذِي أتيت فِيهِ بالنُّصُوص الواردَة للّهَجَاتِ المنسوبةِ إِلٰى القبائل القائلة بِهَا فِي الجزءِ الأوّلِ منْ "شَرْحِ ابْنِ عَقِيل عَلٰى أَلْفِيَّةِ ابْنِ مَالِك"،
- وَ الفصل الرّابع الَّذِي أتيت فِيهِ أيضًا بالنُّصُوص الواردَة فِي الجزءِ الأوّلِ منْ "شَرْحِ ابْنِ عَقِيل عَلٰى أَلْفِيَّةِ ابْنِ مَالِك" وَ لٰكِن للّهَجَاتِ غير المنسوبةِ إِلٰى القائلين بِهَا.

وَ اللهُ الْمَسْؤُولُ أَنْ يُحَقِّقَ مَا أَمَلْتُهُ، وَ أَنْ ينفع بِمَا كَتَبْتُهُ، إِنْ أُرِيدُ إِلَّا الْإِصْلَاحَ مَا اسْتَطَعْت، وَ مَا تَوْفِيقِي إِلَّا بِاللهِ، عَلَيْهِ تَوَكَّلْتُ وَ إِلَيْهِ أُنِيبُ.

اَلْكَشَّافُ لِلرُّمُوزِ الْمُسْتَخْدَمَةِ فِي الْبَحْثِ

أ. = أستاذ،

أ. د. = أستاذ دكتور،

إلخ = إلى آخره،

ت = تُوفِي،

تح = تحقيق،

تر = ترجمة،

تص = تصحيح،

تع = تعليق،

تق = تقديم،

ج = جزء،

ط = طبعة،

د. = دكتور،

د ت = دون تاريخ،

ـــ = رقم،

ـــ = سنة،

ش = شرح،

صـــ = صفحة،

ض = ضبط،

م = ميلاديّة،

مر = مراجعة،

هـ = هجريّة.

الفصل الأوّل:

تَرْجَمَةُ ابْنِ عَقِيل

تَرْجَمَةُ ابْنِ عَقِيل

هُوَ عبدُاللهِ بْن عبدِالرّحمٰن بن عبدِاللهِ بن محمدٍ القرشيّ الهامشيّ، بهاءُالدّين ابن عَقِيل: من أَئِمة النّحاة.

من نسل عَقِيل ابنِ أبِي طالبٍ.

مولده (٦٩٤ هـ = ١٢٩٤ م) وَ وفاته (٧٦٩ هـ = ١٣٦٧ م) فِي القاهرةِ.

كان بعض أسلافه يقيمون فِي همذان أو آمد، وَ لعلّهم انْتقلوا مِن إحدَاهما إِلٰى مِصْرَ، فوُلد بِهَا عبدُاللهِ، فعرفه مترجموه بالهمذانيّ (أو الآمديّ) البالسيّ ثمّ المِصْريّ.

قال ابن حيان: "ما تحت أديم السّماء أنحٰى من ابنِ عَقِيل!".

كان مهيبًا، مترفّعًا عن غشيان النّاس وَ لَا يخلو مجلسه من المتردّدينَ إِلَيْهِ، كريمًا، كثير العطاءِ لِتلاميذِهِ، فِي لسانه لثغة. وَلي قضاء الدّيار المِصريّة مدّة قصيرة.

له "شرح ألفيّة ابن مالك – ط" فِي النّحو، متداول، وَ قدْ ترجم مع الألفيّة إِلٰى الألمانية، وَ "التّعليق الوجيز عَلٰى الكتاب العزيز" تفسير، لمْ يكمله، وَ "الجامع النّفيس" فِي فقه الشّافعيّة، مبسوط جدًّا، لمْ يكملْه، وَ "المساعد – خ"

فِي شرح التّسهيل، نحو، وَ "تيسير الاسْتعْداد لرتبة الاجْتهاد – خ" وَ هُوَ تلخيص الجامع النّفيس، وَ غير ذٰلِكَ[1].[2]

[1] الدّرر الكامنة، ج ٢، ص٢٦٦، وَ هُوَ "الحلبيّ البالسيّ الأصل، نزيل القاهرة"؛ وَ بغية الوعاة ص٢٨٤، وَ عرفه بالهمذانيّ الأصل ثمّ البالسيّ المِصريّ. وَ غاية النّهاية، ج ١، ص٤٢٨، وَ هُوَ فِيهِ "الآمديّ الأصل، المِصريّ المولد"، وَ قد اجتمع بِهِ مؤلّف غاية النّهاية سنة ٧٦٨ هـ. وَ النظر: مفتاح السّعادة، ج ١، ص٤٣٩؛ وَ البدر الطّالع، ج ١، ص٣٨٦؛ وَ حسن المحاضرة، ج ١، ص٣١٠؛ وَ شذرات الذّهبِ، ج ٦، ص٢١٤؛ وَ الفهْرس التّمهيديّ، ص١٩٤؛ وَ الكُتُبْخَانِه، ج ٤، ص١١٠؛ وَ Brock. 2:108, S. 2:104. – هٰذَا هامش من الكتاب المذْكور.

[2] انظر: الأعلام (قاموسُ تراجِم لِأَشْهَرِ الرّجَالِ وَ النِّسَاءِ مِن العَرَبِ وَ المُسْتعرِبينَ وَ الْمُسْتشْرِقينَ)، خيرالدّين الزِّرِكْليّ، ج ٤، ص٩٦، ط ١٥، دار العلم للملايين، بيروت – الجمهوريّة اللُّبنانيّة ٢٠٠٢ م.

الفصل الثّاني:

عَنْ "شَرْحِ ابْنِ عَقِيل عَلٰى أَلْفِيَّةِ ابْنِ مَالِك"

عَنِ "شَرْحِ ابْنِ عَقِيل عَلٰى أَلْفِيَّةِ ابْنِ مَالِك"

لِلتّعرّف بهٰذَا الكتاب يكفي للدّارسِ أنْ يطّلع عَلٰى مقدّمة طبعته الأولٰى لمحمّد محيي‌الدِّينِ عبدُالحميدِ الَّذِي قال فِيهَا بعد البسملة وَ الحمدلة ما يأتي:

"فلعلّك لا تجد مؤلّفًا – ممَّن صنَّفوا فِي قواعد الْعَرَبِيَّةِ – قدْ نال من الْحُظْوَةِ عند النّاس، وَ الْإقبال عَلٰى تصانيفه: قراءةً، وَ إقراءً، وَ شرحًا، وَ تعليقًا، مثل أبي عبدِاللهِ محمد جمال‌الدِّينِ بن عبدالله بن مالك، صَاحِبِ التّآليف المفيدة، وَ التّصنيفات الْمُمْتِعَةِ، وَ أفْضَلِ مَنْ كتب فِي عُلُوم الْعَرَبِيَّة من أهْل طبقته علمًا، وَ أوسعهم اطِّلَاعًا، وَ أقدرهم عَلٰى الْاسْتشْهاد لما يَرٰى من الآراء بكلام العرب، مع تَصَوُّن، وَ عفَّة، وَ دين، وَ كمال خُلُق.

فَلِابْنِ مَالِك مؤلفاتٌ فِي الْعَرَبِيَّة كثيرة: متعدّدة المشارب، مختلفة المَنَاحي، وَ قَلَّ أن تجد من بينها كتابًا لمْ يتناوله العلماء منذ زَمَنِهِ إلٰى الْيوم: بالقراءة، وَ البحث، وَ بيان معانِيهِ: بوضع الشّروح الوافية وَ التّعليقات عَلَيْهِ.

وَ من هٰذِهِ المؤلّفات كتابه "الْخُلَاصَة" الَّذِي اشْتهر بين النّاس بِاسْمِ "الْألفِيَّة"[٣] وَ الَّذِي جمع فِيهِ خلاصة علمي النّحو وَ التّصريف، فِي أرجوزة ظريفة، مع الْإشارة إلٰى مذاهب العلماء، وَ بيان ما يختاره من الآراءِ، أحيانًا.

---

[٣] تسمية "الألفيّة" مأخوذة من قوله فِي أوّلها:

وَ أستعين الله فِي ألفيّه

مقاصد النّحو بِهَا محويه،

وَ تسمية "الخلاصة" مأخوذة من قوله فِي آخرها:

وَ قدْ كثر إقبال العلماء علٰى هذا الكتاب من بين كتبه بنوع خاصّ، حتّى طُويت مُصنَّفات أئمة النّحو من قبله، وَ لمْ ينتفع مَنْ جاء بعدهُ بأن يحاكوه أو يَدَّعُوا أنّهم يزيدون عَلَيْهِ وَ ينتصفون منه، وَ لوْ لمْ يُشِرْ فِي خطبته إلٰى ألفيّة الْإمام العلامة يحيٰى زينالدِّينِ بن عبدِالنّورِ الزّوَاوِيّ الجزائريّ، المتوفٰى بمِصر فِي يوم الاثْنيْن آخر شهر ذِي القعدة من ٦٢٧ هـ، وَ المعروف بِابن مُعْطٍ – لَمَا ذكرهُ النّاسُ، وَ لَا عَرَفُوهُ.

وَ شروحُ هٰذَا الكتاب أكثر من أن تَتَّسعَ هٰذِهِ الكلمة الموجَزَةُ لتعدادها، وَ بيان مزاياها، وَ ما انْفرد بِهِ كلّ شرح منها، وَ أكثرها لِأكابر العلماء وَ مبرّزيهم: كَالإمامِ أبِي محمدٍ عبدِاللهِ جمالالدِّينِ بن يوسف بن أحمدَ بن عبدِاللهِ بن هشام الْأنصاريّ الشّافعيّ الحنبليّ، المتوفٰى ليلةَ الجمعة، الخامس من شهر ذِي القعدة من ٧٦١ هـ، وَ الَّذِي يقول عنه ابن خلدون: "ما زلنا وَ نحن بالمغرب نسمع أنّه ظهر بِمِصر عالم بِالْعَرَبِيَّة – يقال له "ابن هشام" – أنحٰى من سِيبِوِيه.".[٤]

ثمّ قال:

"وَ منهم قاضِي القُضاة عبدالله بهاءالدّينِ بن عبدِاللهِ بن عبدِالرّحمٰن بن عبدِاللهِ ابن عَقِيل، القرشيّ، الهاشميّ، العقيليّ – نسبة إلٰى عَقيل بن أبِي طالب – الهمدانيّ الْأصل، ثمّ البالسيّ، المِصريّ، المولود فِي يوم الجُمُعَة، التّاسع من شهر المحرّم من ٦٩٨ هـ، وَ المتوفٰى بالقاهرةِ فِي ليلة الْأربعاء الثّالث وَ العشرين من شهر ربيع الأوّل ٧٦٩ هـ، وَ شَرْحُه هُوَ الَّذِي نعاني إخراجه للنّاس اليوم.

وَ قدْ شرح الكتابَ – غيرَ هٰؤُلَاءِ – الكثيرُ من العُلماءِ، وَ لَسْتَ تَجد شرحًا من هٰذِهِ الشّروح لمْ يتناولْه العلماء: بالكتابة عَلَيْهِ، وَ بيان ما فِيهِ من إشاراتٍ، وَ إكمال ما عسٰى أنْ يشتمل

حوٰى من الكافية الخلاصـه

كمـا اقْتضٰى رضًا بِلَا خصاصـه.

[٤] انظـر: شَرْحُ ابْنِ عَقِيل عَلٰى أَلْفِيَّةِ ابْنِ مَالِك (وَ معـه كتاب "منْحة الجَلِيل بِتحْقيقِ شَرْح ابْنِ عَقِيل")، لمحمد محيِيالدِّينِ عبدُالحميدِ، ج ١، صـ وَ صـ، مكتبة دار التّراث، القاهرة ١٤١٩ هـ/ ١٩٩٨ م.

عَلَيْهِ من نقصٍ، وَ كُلُّ ذٰلِكَ ببركة صاحب الْأصل المشروح، وَ بِمَا ذاع له بين أساطين العلم من شهرة بالفقه فِي الْعَرَبِيَّة وَ سعة الباع.

وَ هٰذِهِ الشّروحُ مختلفة، فَفِيهَا المختصر، وَ فِيهَا المطوّل، فِيهَا المتعقّبُ صاحبهُ للنَّاظم يتحامل عَلَيْهِ، وَ يتلمّسُ له المزَالق، وَ فِيهَا المتحيّز له، وَ المصحّح لكلّ ما يَجِيء بِهِ، وَ فِيهَا الَّذِي اتّخذ صاحبه طريقًا وسطًا بين الْإيجاز وَ الإطناب، وَ التّحامل وَ التّحيّز.

وَ من هٰؤُلَاءِ الَّذِينَ سلكوا طريقًا بين الطّريقين بهاءُالدِّينِ بن عَقِيل؛ فإنّه لمْ يعمد إلٰى الإيجاز حتّى يترك بعض القواعد الهامَّة، وَ لمْ يقصد إلٰى الْإطناب، فيجمع من هُنَا وَ من هُنَا، وَ يبيّن جميع مذاهب العُلماء وَ وجوه اسْتدلَالِهم، وَ لمْ يتعسّف فِي نقد النّاظم: بحقٍّ، وَ بغيرِ حقٍّ، كما لمْ يَنْحَزْ لَهُ بحيث يتقبّل كلّ ما يَجِيء بِهِ: وافق الصّواب، أوْ لمْ يوافقْهُ.

وَ لصاحب هٰذَا الشّرح من الشّهرة فِي الفنّ وَ البراعة فِيهِ، وَ من البركة وَ الإخلاص – ما دفع عُلماء الْعَرَبِيَّةِ إلٰى قراءَةِ كتابه وَ الاكْتفاءِ بِهِ عن أكثر شروح الخلاصة.".[٥]

ففي الفصُول الآتية من هٰذَا البحثِ سأتناول موضوع "اَللَّهَجَاتُ النَّحْوِيَّةُ فِي "شَرْحِ ابْنِ عَقِيل عَلٰى أَلْفِيَّةِ ابْنِ مَالِك""، إنْ شاء اللهُ – تَعَالٰى –.

---

[٥] راجِع: المرجع السّابق – ج ١، من صـ إلٰى صـ.

الفصل الثّالث:

اَللَّـهَجَاتُ الْمَنْسُوبَـةُ

اَللَّهَجَاتُ الْمَنْسُوبَةُ

وَ قال ابْنُ عَقِيل:

"- أَبٌ، أَخٌ، حَمٌ – كَذَاكَ، وَ هَنُ

وَ النَّقْصُ فِي هٰذَا الْأَخِيرِ أَحْسَنُ

- وَ فِي أَبٍ وَ تَالِيَيْهِ يَنْدُرُ

وَ قَصْرُهَا مِنْ نَقْصِهِنَّ أَشْهَرُ

يعني أنّ "أبًا"، وَ "أخًا"، وَ "حمًا" تَجْرِي مَجْرٰى "ذو" وَ "فم" اللَّذَيْنِ سبق ذكرهما؛ فتُرْفَع بالواو، وَ تُنْصَب بالْألفِ، وَ تُجَرُّ بالياءِ، نحو: "هٰذَا أبُوه وَ أَخُوهُ وَ حَمُوهَا"، وَ "رأيت أبَاه وَ أخَاه وَ حمَاها"، وَ "مرَرْتُ بِأبِيهِ وَ أخِيهِ وَ حمِيها"؛ وَ هٰذِهِ هِيَ **اللُّغَة المشهورة** فِي هٰذِهِ الثّلاثة، وَ سيذكر المصنّف فِي هٰذِهِ الثّلاثة لغتين أخْرَيَيْنِ."[٦]

وَ أضاف:

"وَ **اللُّغَة** الأُخرٰى فِي "أبٍ" وَ تالِيَيْهِ أنْ يكون بالْألف: رفعًا، وَ نصبًا، وَ جرًّا، نحو: "هٰذَا أَبَاهُ وَ أخَاهُ وَ حَمَاهَا"، وَ "رأيت أبَاهُ وَ أخَاهُ وَ حَمَاهَا"، وَ "مَرَرْتُ بِأَبَاهُ وَ أَخَاهُ وَ حَمَاهَا"؛ وَ عَلَيْهِ قولُ الشّاعر:

- إنَّ أَبَاهَا وَ أَبَا أَبَاهَا

---

[٦] انظر: شَرْحُ ابْنِ عَقِيل عَلٰى أَلْفِيَّةِ ابْنِ مَالِك (وَ معه كتاب "منْحة الجَلِيل بِتحْقيقِ شَرْح ابْنِ عَقِيل")، لمحمد محيي‌الدِّينِ عبدُالحميدِ، ج ١، ص٤٨ وَ ص٤٩.

قَدْ بَلَـغَـا فِي الْمَجْـدِ غَايَتَاهَا

فعلامة الرّفع وَ النّصب وَ الجرّ حركةٌ مُقَدَّرَةٌ عَلَى الْألفِ كما تُقَدَّرُ فِي المقصور، وَ هٰذِهِ اللُّغَة أشْهَرُ من النّقص.

وَ حَاصِلُ ما ذكرهُ أنَّ فِي "أبٍ" وَ "أخٍ" وَ "حمٍ" **ثلاثَ لُغَاتٍ**: أشهرها أنْ تكونَ بالواوِ وَ الْألفِ وَ الياءِ، وَ الثّانية أن تكونَ بالْألفِ مطلقًا[٧]، وَ الثّالثة أن تُحذفَ منها الْأحرفُ الثّلاثة، وَ هٰذَا نادر، وَ أن فِي "هَنٍ" **لغتين**؛ إحداهما النّقص، وَ هُوَ الْأشْهَرُ، وَ الثّانية الْإتْمَامُ، وَ هُوَ قليل.".[٨]

وَ قال:

"وَ ما ذكره المصنّف من أنّ المثنّى وَ الملحَقَ بِهِ يكونان بِالْألفِ رفعًا وَ الياءِ نصبًا وَ جرًّا هُوَ **المشهور فِي لُغَة العربِ**، وَ من **العربِ**[٩] من يجعل المثنّى وَ الملحَقَ بِهِ بالْألفِ مطلقًا: رفعًا، وَ نصبًا، وَ جرًّا؛ فيقول: "جاءَ الزّيدان كلاهما"، وَ "رأيتُ الزّيدان كلاهما"، وَ "مَرَرْتُ بِالزَّيدان كلاهما".".[١٠]

وَ قال:

---

[٧] هٰذِهِ لُغَة قوم بأعيانهم من العرب، وَ اشْتهرت نسبتها إلَى **بني الحارث** وَ **خثعم** وَ **زبيد**، وَ كلّهم ممّن يلزمون المثنّى الألف فِي أحواله كلّها، وَ قد تكلّم بِهَا فِي موضعين النّبيّ – صلّى الله عَلَيْهِ وَ آله –، وَ ذٰلِكَ فِي قوله: "ما صنع أبا جهل؟"، وَ قوله: "لَا وتران فِي ليلة!"، وَ عَلَى هٰذِهِ اللُّغَة قال الإمام أبو حنيفة: "لَا قود فِي مثقل وَ لو ضربه بأبا قبيس!"، وَ أبو قبيس: جبل معروف. – انظر: الهامش من المرجع السّابق – ج ١، صـ٥٢.

[٨] المرجع السّابق – ج ١، من صـ٥٠ إلَى صـ٥٢.

[٩] هٰذِهِ لُغَة **كنانة**، وَ **بني حارث بن كعب**، وَ **بني العنبر**، وَ **بني هجيم**، وَ **بطون من ربيعة بكر بن وائل**، وَ **زبيد**، وَ **خثعم**، وَ **همدان**، وَ **عذرة**. وَ خرج عَلَيْهِ قوله – تعالَى –: **(... إنْ هٰذَانِ لَسَاحِرَانِ...)** – سورة طٰهٰ، الآية ٦٣؛ وَ قوله – صلّى الله عَلَيْهِ وَ آله –: "لَا وتران فِي ليلة!". – من الهامش من المرجع السّابق – ج ١، صـ٥٨ وَ صـ٥٩.

[١٠] المرجع السّابق – ج ١، صـ٥٨ وَ صـ٥٩.

"وَ أشار بقوله: "وَ مِثْلَ حين قدْ يرد ذا البابُ" إلٰى أنَّ سِنين[11] وَ نحوه قد تلزمه الياء وَ يُجْعَلُ الْإِعْرابُ عَلٰى النّون؛ فتقول: "هٰذِهِ سِنينٌ"، وَ "رأيت سِنِينًا"، وَ "مررت بِسِنِينٍ"؛ وَ إنْ شِئْتَ حذفت التَّنْوين، وَ هُوَ أقَلُّ من إثباته، وَ اخْتُلف فِي اطِّراد هٰذَا، وَ الصّحيحُ أنّه لَا يَطَّرد، وَ أنّه مقصور عَلٰى السّماع، وَ منه قوله – صَلّى اللهُ عَلَيْهِ وَ آلِهِ –: "اللّٰهمّ اجْعلها عَلَيْهِمْ سِنِينًا كَسِنِينِ يُوسُفَ!"؛ فِي إحدٰى الرّوايَتَيْنِ، وَ مثله قولُ الشّاعر:

- دَعَانِي مِنْ نَجْدٍ؛ فَإِنَّ سِنِينَهُ

لَعِبْنَ بِنَا شِيبًا وَ شَيَّبْنَنَا مُرْدَا

[الشّاهد فِيهِ إجراءُ السّنينِ مُجْرٰى الحينِ، فِي الْإِعراب بالحركاتِ، وَ إلزام النّون مع الْإِضافةِ]."[12].

وَ قال:

"يُشَار إلٰى الجمعِ – مذكرًا كان أو مؤنّثًا – بـ"أُولِي" وَ لِهٰذَا قال المصنّف: "أَشِرْ لِجَمْعٍ مُطْلَقًا"، وَ مقتضٰى هٰذَا أنّه يُشَار بِهَا إلٰى العقلاءِ وَ غيرِهِمْ، وَ هُوَ كَذٰلِكَ، وَ لٰكنّ الْأكثر اسْتعْمالُهَا فِي العاقلِ، وَ مِنْ وُرُودِهَا فِي غيرِ العَاقلِ قوْلُهُ:

٢٣. ذُمَّ الْمَنَازِلَ بَعْدَ مَنْزِلَةِ اللِّوٰى

وَ الْعَيْشَ بَعْدَ أُولٰئِكَ الْأَيَّامِ

وَ فِيهَا لُغَتَانِ: الْمَدُّ، وَ هِيَ **لُغَة أهْل الحجاز**، وَ هِيَ الواردة فِي الْقُرْآنِ العزيزِ، وَ الْقَصْرُ، وَ هِيَ **لُغَة بَنِي تميم**."[13].

---

[11] اعلمْ أنّ إعراب سنين وَ بابه إعراب الجمع بالواوِ رفعًا وَ بالياءِ نصبًا وَ جرًّا هِيَ **لُغَة الحجاز** وَ **علياء القيس**. وَ أمّا بعض بني تميم وَ بني عامر فيجعل الإعراب بحركات عَلٰى النُّونِ وَ يلتزم الياء فِي جميع الأحوال، وَ هٰذَا هُوَ الَّذِي أشار إلَيْهِ المصنّف بقولهِ: "وَ مِثْلَ حين...". – من الهامش من المرجع السّابق – ج ١، ص٦٤.

[12] المرجع السّابق – ج ١، ص٦٤ وَ ص٦٦.

وَ قال:

"وَ أمّا الْألفُ وَ اللّامُ فتكون لِلْعاقلِ، وَ لِغَيْرِه، نحو: "جَاءَنِي الْقَائِمُ"، وَ "الْمَرْكُوبُ"، وَ اخْتُلِفَ فِيهَا؛ فذهب قوم إِلٰى أنّها اسْم موصول، وَ هُوَ الصّحيح، وَ قيل: "إنّها حرفٌ موصول"، وَ قيل: "إنّها حرفُ تعريفٍ، وَ ليست من الموصوليّة فِي شيء".

وَ أمّا "مَنْ" وَ "مَا" غيرُ المصدريّة فاسْمَانِ اتِّفَاقًا، وَ أمّا "مَا" المصدريّة فالصّحيح أنّها حَرْف، وَ ذهب الْأخفش إِلٰى أنّها اسْم.

وَ **لغةُ طيّئ** اسْتعْمالُ "ذُو" موْصولَةً، وَ تكون لِلْعاقِلِ وَ لِغَيْرِهِ، وَ أشْهَرُ لُغاتهم فِيهَا أنّها تكون بلفظٍ واحدٍ: لِلْمذكّر، وَ المؤنّثِ، مفردًا، وَ مثنّى، وَ مجموعًا؛ فتقول: "جَاءَنِي ذُو قَامَ، وَ ذُو قَامَتْ، وَ ذُو قَامَا، وَ ذُو قَامَتَا، وَ ذُو قَامُوا، وَ ذُو قُمْنَ"، وَ منهم من يقول فِي المفردِ المؤنّثِ: "جَاءَنِي ذَاتُ قَامَتْ"، وَ فِي جمع المؤنّثِ: "جَاءَنِي ذَوَاتُ قُمْنَ".".[١٤]

وَ قال:

"وَ إن تَطَابَقَا تثنية نحو: "أَ قائمان الزّيدان؟"؛ أو جمعًا نحو: "أَ قائِمُونَ الزّيدون؟"؛ فما بَعْدَ الْوَصْفِ مبتدأ، وَ الوصْف خبر مقدّم، وَ هٰذَا معنٰى قول المصنف: "وَ الثَّانِ مُبْتَدًا وَ ذَا الْوَصْفُ خَبَرْ – إِلٰى آخرِ الْبَيتِ"، أي: وَ الثّاني – وَ هُوَ مَا بعد الوصف – مبتدأ، وَ الوصف خبر عنْه مُقَدَّمٌ عَلَيْهِ، إن تَطَابَقَا فِي غير الْإفرادِ – وَ هُوَ التّثنية وَ الجمع – هٰذَا عَلٰى المشهور من لُغَة العربِ، وَ يجوز عَلٰى **لُغَة**[١٥] **"أَكَلُونِي الْبَرَاغِيثُ"** أنْ يكونَ الْوَصْفُ مبتدأً، وَ ما بَعْدَهُ فاعل أَغنٰى عن الْخبر.".[١٦]

---

[١٣] المرجع السّابق – ج ١، ص١٣٢ وَ ص١٣٣.

[١٤] المرجع السّابق – ج ١، ص١٤٩ وَ ص١٥٠.

[١٥] وَ قال أ. د. عَبدُالغَفَّارِ حَامِد هِلَال: "وَ لٰكنّ بعض العرب وَ منهم قبيلة **طيئ** وَ **بلحارث بن كعب** وَ **أزد شنوءة** وَ هِيَ قبائل يمنيّة كانت تلحق الفعل – إذا كان فاعله ظاهرًا مثنّى أو جمعًا – علامة التّثنية وَ العلامة الجمع، فيقولون: "قَامَا أَخَوَاكَ"، وَ "قَامُوا إِخْوَتُكَ"، وَ "قُمْنَ نِسْوَتُكَ"؛ يقول سيبويه: "وَ اعلم أنّ مِن العرب مَن يقول: "ضربُوني قومُكَ"، وَ "ضرباني أَخَوَاكَ"؛ وَ كأنّهم أرادوا أن يجعلوا للجمعِ علامة كما جعلوا للمؤنّث. وَ من قال: "أَكَلُونِي الْبَرَاغِيثُ"، أجرٰى هٰذَا عَلٰى أوّله فقال: "مَرَرْتُ بِرَجُلٍ

وَ قال:

"تقدَّمَ فِي أوّل باب "كَانَ وَ أَخَوَاتهَا" أنّ نواسخ الابْتِدَاء تنقسم إِلَى أفعال وَ حروف، وَ سَبَقَ الْكَلَامُ عَلَى "كان" وَ أخواتها، وَ هِيَ من الْأفعالِ النّاسخةِ، وَ سيَأْتِي الْكلامُ عَلَى البَاقِي، وَ ذَكَرَ المصنّف فِي هٰذَا الفصل من الحروف [النّاسخةِ] قسمًا يعمل عَمَلَ "كَانَ" وَ هُوَ: "مَا"، وَ "لَا"، وَ "لَاتَ" وَ "إِنْ".

أمّا "مَا" فلغةُ **بَنِي تَمِيم** أنّها لَا تعمل شَيْئًا؛ فتقول: "مَا زَيْدٌ قَائِمٌ"، فَزَيْدٌ: مَرْفُوعٌ بِالابْتداءِ، وَ قائِمٌ: خبرُهُ، وَ لَا عمل لما فِي شيْءٍ منْهُمَا؛ وَ ذٰلِكَ لِأَنَّ "مَا" حرف لَا يختصُّ؛ لِدخُولِهِ عَلَى الاسْمِ نحو: "مَا زَيْدٌ قَائِمٌ"، وَ عَلَى الفعلِ نحو: "مَا يَقُومُ زَيْدٌ"، وَ "ما" لَا يختصُّ فَحَقُّهُ أَلَّا يَعْمَلَ.

وَ **لُغَة أَهْل الحِجَازِ** إعمالُها كَعَمَلِ "لَيْسَ" لِشبهِهَا بِهَا فِي أنّها لِنفيِ الحالِ عندَ الْإطلاقِ؛ فَيرفعُونَ بِهَا الاسْمَ، وَ ينصبُونَ بِهَا الخبَرَ نحو: "مَا زَيْدٌ قَائِمًا"، قال اللهُ – تَعَالَى –: **(... مَا هٰذَا بَشَرًا...)**[17]، وَ قال – تَعَالَى –: **(... مَا هُنَّ أُمَّهَاتِهِمْ...)**[18]، وَ قالَ الشّاعر:

حَسَنَيْنِ أَبَوَاهُ"، وَ "مَرَرْتُ بِقَوْمٍ قُرَشِيِّينَ آبَاؤُهُمْ"؛ وَ كَذٰلِكَ أفعل نحو: "أعورَ" وَ "أحمرَ... إلخ".". – انظر: اللَّهَجَاتُ الْعَرَبِيَّةُ نَشْأَةً وَ تَطَوُّرًا، عَبْدُالغَفَّارِ حَامِد هِلَال، ص٣٩٤ وَ ص٣٩٥، ط ٣، مكتبة وهبة، القاهرة ١٤٣٠هـ / ٢٠٠٩ م. وَ انظر: اَلْكتَابُ، عمرُو بن عُثمان بن قَنبر – سيبويه، تح و ش: عبدُالسَّلام محمّد هارُون، ج ١، ص٢٣٦، ط ٣، مكتبة الخانجيّ، القاهرة ١٤١٦ هـ / ١٩٩٦ م. وَ انظر: فِقْهُ اللِّسَانِ العَربيّ، د. محمد عبدُالحَفِيظِ العريان، من ص١٠٨ إِلَى ص١٢٤، ط ٢، القاهرة ١٤٣٠ هـ / ٢٠٠٩ م. وَ انظر أيضًا: اللّهجات الْعَرَبِيَّة القديمة فِي غربِ الجزيرَةِ الْعَرَبِيَّةِ، تشيم ربين، تر وَ تق وَ تع: د. عبدُالكريمِ مجاهد، ط ١، المؤسّسة الْعَرَبِيَّة لِلدِّراسات وَ النّشرِ، بيروت – الجمهوريّة اللُّبنانيّة ١٤٢٣ هـ / ٢٠٠٢ م. وَ انظر: الْعَرَبِيَّة وَ علم اللُّغَة الحديث، د. محمد محمد داوُد، من ص٢٤١ إِلَى ص٢٧٠، دار الغريب لِلطّباعة وَ النّشرِ وَ التّوزيعِ، القاهرة ١٤٢٢ هـ / ٢٠٠١ م.

[16] شَرْحُ ابْنِ عَقِيل عَلَى أَلْفِيَّةِ ابْنِ مَالِك (وَ مَعَه كتاب "منْحة الجَلِيل بِتحْقيقِ شَرْح ابْنِ عَقِيل")، لِمحمد محييالدِّينِ عبدُالحميدِ، ج ١، ص١٩٨ وَ ص١٩٩.

[17] اَلْقُرْآنُ الْكَرِيمُ، سُورَةُ يُوسُف، آيَةُ ٣١.

[18] اَلْقُرْآنُ الْكَرِيمُ، سُورَةُ الْمُجَادَلَة، آيَةُ ٢.

٧٥. أَبْنَاؤُهَا مُتَكَنِّفُونَ أَبَاهُمُ

حَنِقُو الصُّدُورِ، وَ مَا هُمْ أَوْلَادَهَا

لٰكِن لَا تعمل عندهم إِلَّا بشروط سِتّةٍ، ذكر المصنّف منها أربعة... إلخ.".[١٩]

وَ أضاف أيضًا:

"الشّرط السّادس: أَلَّا يُبْدَل من خبرها مُوجَبٌ، فإن أبدل بطل عملُهَا، نحو: "مَا زَيْدٌ بِشَيْءٍ إِلَّا شَيْء لَا يعبأ بِهِ"، فَ"بِشَيْءٍ": فِي موضع رفع خبرٌ عن المبتدأ الَّذِي هُوَ "زيدٌ" وَ لَا يجوز أن يكونَ فِي موضع نصبٍ خبرًا عن "مَا" وَ أجازه قوم، وَ كلامُ سيبويه، رحمه الله – تَعَالٰى –، فِي هٰذِهِ المسألةِ محتملٌ لِلقولين المذكورين – أعني: القولَ باشْتراط أَلَّا يُبْدَلَ من خبرها مُوجَب، وَ القولَ بعدم اشْتراط ذٰلِكَ – فإنّه قال بعد ذكر المثالِ المذكُورِ – وَ هُوَ "مَا زَيْدٌ بِشَيْءٍ، إِلٰى آخِرِهِ" –: اسْتَوَتِ اللُّغَتَانِ، يعني **لُغَة الحِجَازِ** وَ **لُغَة تَمِيم**، وَ اخْتلف شُرَّاحُ الكِتَابِ فيما يرجع إِلَيْهِ قوله: "اسْتَوَتِ اللُّغَتَانِ"، فقال قوم: "هُوَ راجع إِلٰى الاسْم الواقع قبل "إِلَّا" وَ المرادُ أنّه لَا عَمَلَ لِـ"مَا" فِيهِ، فاسْتَوَتِ اللُّغَتَانِ فِي أنّه مرفوعٌ"، وَ هٰؤُلَاءِ هُمُ الَّذِينَ شَرطُوا فِي إعمال "مَا" أَلَّا يُبْدَلَ منْ خبرها مُوجَب، وَ قال قوم: "هُوَ راجع إِلٰى الاسْم الواقعِ بعد "إِلَّا"، وَ المرادُ أنّه يكون مرفوعًا سواء جُعلت "مَا" **حجازيّة**، أو **تميميّة**"، وَ هٰؤُلَاءِ هُمُ الَّذِينَ لَمْ يشْترِطُوا فِي إعمال "مَا" أَلَّا يُبْدَلَ من خبرها مُوجَب، وَ توجِيهُ كلّ من القولين، وَ ترجيحُ المختار منهما – وَ هُوَ الثّاني – لَا يليق بِهٰذَا المختصر.".[٢٠]

وَ قال:

---

[١٩] شَرْحُ ابْنِ عَقِيل عَلٰى أَلْفِيَّةِ ابْنِ مَالِك (وَ مَعَه كتاب "منْحة الجَلِيل بِتحْقيقِ شَرْح ابْنِ عَقِيل")، لِمحمد محيي‌الدِّينِ عبدُالحميدِ، ج ١، منْ ص٣٠١ إِلٰى ص٣٠٣.

[٢٠] المرجع السّابق – ج ١، ص٣٠٦ وَ ص٣٠٧.

"تُزَاد الباء كثيرًا فِي الخبر بعد "ليس" وَ "مَا" نحو قوله – تَعَالَى –: **(أَ لَيْسَ اللهُ بِكَافٍ عَبْدَهُۥ...)**[٢١]، وَ **(... أَ لَيْسَ اللهُ بِعَزِيزٍ ذِي انْتِقَامٍ﴿٣٧﴾)**[٢٢]، وَ **(... وَ مَا رَبُّكَ بِغَافِلٍ عَمَّا يَعْمَلُونَ﴿١٣٢﴾)**[٢٣]، وَ **(... وَ مَا رَبُّكَ بِظَلَّامٍ لِلْعَبِيدِ﴿٤٦﴾)**[٢٤]، وَ لَا تختصّ زيادة الباء بعد "مَا" بِكونِهَا **حِجازيّةً**، خِلَافًا لِقومٍ، بل تزاد بعدها وَ بعد **التّميميّة**، وَ قدْ نقل سيبويه وَ الفرَّاء، رحمهما اللهُ – تَعَالَى –، زيادة الباء بعد "مَا" عن **بَنِي تميم**؛ فلَا التفات إِلَى مَنْ مَنَعَ ذٰلِكَ، وَ هُوَ موجود في أشعارهم.

وَ قدْ اضْطرب رأي الْفَارِسِيّ فِي ذٰلِكَ؛ فمرّةً قال: "لَا تُزَادُ الباء إِلَّا بعد الحجازيّة!"، وَ مرّةً قال: "تُزَادُ فِي الخبر المنفي!".".[٢٥]

وَ قال:

"- وَ جَرَّدَنْ عَسٰى، أَوِ ارْفَعْ مُضْمَرَا

بِـهَـا، إِذَا اسْـمٌ قَـبْـلَـهَا قَـدْ ذُكِـرَا

اخْـتَـصَّـتْ "عَسٰـى" مـن بين سَـائِر أفعـال هٰـذَا البـاب بأنّهـا إذا تقَـدَّمَ عَلَيْهَـا اسْـمٌ جَـازَ أنْ يـضـمـرَ فِـيـهَـا ضـمـيـر يـعـود عَلٰـى الاسْـم السّـابـقِ، وَ هٰـذِهِ **لُغَة تميـم**، وَ جَـازَ تجـريـدُهَـا عـن الضّـمـيـر، وَ هٰـذِهِ **لُغَة الحجـاز**، وَ ذٰلِكَ نحـو: "زَيْـدٌ عَسٰـى أَنْ يَـقُـومَ"، فَـعَـلٰـى **لُغَةِ تميم** يـكـون فِـي "عَسٰـى" ضـمـيـر مسْـتَـتِـر يـعـود عَلٰـى "زيـد" وَ "أَنْ يَـقُـومَ" فِـي مـوضـع نـصـب بِـ"عَسٰـى"، وَ عَلٰـى **لُـغَـةِ الحِجَـازِ** لَا ضـمـيـر فِـي "عَسٰـى" وَ "أَنْ يَـقُـومَ" فِـي مـوضـع رَفْـعٍ بِـ"عَسٰـى".

---

[٢١] اَلْقُرْآنُ الْكَرِيمُ، سُورَةُ الزُّمَر، آيَةُ ٣٦.

[٢٢] اَلْقُرْآنُ الْكَرِيمُ، سُورَةُ الزُّمَر، آيَةُ ٣٧.

[٢٣] اَلْقُرْآنُ الْكَرِيمُ، سُورَةُ الْأَنْعَام، آيَةُ ١٣٢.

[٢٤] اَلْقُرْآنُ الْكَرِيمُ، سُورَةُ فُصِّلَتْ، آيَةُ ٤٦.

[٢٥] شَرْحُ ابْنِ عَقِيل عَلٰى أَلْفِيَّةِ ابْنِ مَالِك (وَ مَعَـه كتاب "منْحة الجَلِيل بِتحْقيقِ شَرْح ابْنِ عَقِيل")، لِمحمد محيي‌الدِّينِ عبدُالحميدِ، ج ١، ص٣٠٩.

وَ تظهر فائدة ذٰلِكَ فِي التّثنية وَ الجمع وَ التّأنيث؟

فَتقولُ – عَلٰى **لُغَة تميم** –: "هند عَسَتْ أَنْ تَقُومَ"، وَ "الزّيدَانِ عَسَيَا أَنْ يَقُومَا"، وَ "الزّيدُونَ عَسَوْا أَنْ يَقُومُوا"، وَ "الهِنْدَانِ عَسَتَا أَنْ تَقُومَا"، وَ "الهِنْدَاتُ عَسَيْنَ أَنْ يَقُمْنَ". وَ تقولُ – عَلٰى **لُغَة الحِجَازِ** –: "هِنْد عَسٰى أنْ تَقُومَ"، وَ "الزّيْدَانِ عَسٰى أَنْ يَقُومَا"، وَ "الزّيْدُونَ عَسٰى أَنْ يَقُومُوا"، وَ "الهِنْدَانِ عَسٰى أَنْ تَقُومَا"، وَ "الْهِنْدَاتُ عَسٰى أَنْ يَقُمْنَ". وَ أمّا غير "عسٰى" من أفعال هٰذَا البابِ فيجب الْإضمار فِيهِ؛ فتقول: "الزَّيْدَانِ جَعَلَا يَنْظِمَانِ"، وَ لَا يجُوزُ تَرْكُ الْإضمارِ؛ فَلَا تقُولُ: "الزّيْدَانِ جَعَلَ يَنْظِمَانِ"، كما تَقُولُ: "الزَّيْدَانِ عَسٰى أَنْ يَقُومَا".".[٢٦]

[٢٦] المرجع السّابق – ج ١، ص٣٤٢ وَ ص٣٤٣.

الفصل الرّابع:

اَللَّهَجَاتُ غَيْرُ الْمَنْسُوبَةِ

اَللَّهَجَاتُ غَيْرُ الْمَنْسُوبَةِ

وَ قال ابْنُ عَقِيل:

"- وَ مُعْرَبُ الْأَسْمَاءِ مَا قَدْ سَلِمَا

مِنْ شَبَهِ الْحَرْفِ كَأَرْضٍ وَ سُمَا

يريد أنّ المعرب خِلَافُ الْمَبْنِيّ، وَ قدْ تقدَّمَ أنّ المَبْنِيّ ما أشْبَهَ الْحَرف؛ فالمعرب ما لمْ يُشْبِهِ الْحَرْفَ، وَ ينقسم إلى صحيح وَ هُوَ: ما ليس آخره حرفَ عِلَّةٍ كَأَرْضٍ، وَ إلى معتل وَ هُوَ: ما آخره حرف عِلَّةٍ كَسُمَا – وَ سُمَا: لُغَة فِي الاسْمِ، وَ فِيهِ ستّ لُغات: اسْم – بضمّ الهمزة وَ كسرها، وَ سُمٌ – بضمّ السّين وَ كسرها، وَ سُمًا – بضمّ السّين وَ كسرها أيضًا."[٢٧]

وَ قال:

"وَ أمّا "هَنٌ" فالفصيحُ فِيهِ أنْ يُعْرَب بالحركات الظّاهرة عَلَى النّون، وَ لَا يكون فِي آخره حرفُ عِلّةٍ، نحو: "هٰذَا هَنُ زَيْدٍ"، وَ "رأيت هَنَ زَيْدٍ"، وَ "مَرَرْتُ بِهَنِ زَيْدٍ"؛ وَ إِلَيْهِ أشار بقَوْلِهِ: "وَ النّقص فِي هٰذَا الْأخير أحسن"، أيْ: النّقصُ فِي "هَنٍ" أحْسَنُ من الْإتمام، وَ الْإتمام جائز لٰكنّه قليل جدًّا، نحو: "هٰذَا هَنُوهُ"، وَ "رأيتُ هَنَاهُ"، وَ "نظرت إلى هَنِيهِ""؛ وَ أنكر الفرّاء جواز إتمامِهِ، وَ هُوَ محجوجٌ بحكاية سِيبويه الإتمامَ عن العرب، وَ من حَفِظَ حُجَّةٌ عَلَى مَنْ لَمْ يَحْفَظْ.

---

[٢٧] انظـر: شَرْحُ ابْنِ عَقِيل عَلَى أَلْفِيَّةِ ابْنِ مَالِك (وَ معـه كتاب "منْحة الجَلِيل بِتحْقيقِ شَرْح ابْنِ عَقِيل")، لمحمد محيي‌الدِّينِ عبدُالحميدِ، ج ١، صـ٣٥.

وَ أشار المصنّف بقولِهِ: "وَ فِي أَبٍ وَ تَالِيَيْهِ يَنْدُرُ... إِلٰى آخر البيتِ" إِلٰى اللّغتَيْنِ الباقِيَتَيْنِ فِي "أبٍ" وَ تاليَيْهِ – وَ هُمَا "أَخٌ" وَ "حَمٌ" – فإحدٰى اللّغتيْن النَّقْصُ، وَ هُوَ حذف الواوِ وَ الألفِ وَ الياء، وَ الإعرابُ بالحركات الظّاهرة عَلٰى الباءِ وَ الخاءِ وَ الميمِ، نحو: "هٰذَا أَبُهُ وَ أَخُهُ وَ حَمُهَا"، وَ "رأيتُ أَبَهُ وَ أَخَهُ وَ حَمَهَا"، وَ "مرَرْت بِأَبِهِ وَ أَخِهِ وَ حَمِهَا"؛ وَ عَلَيْهِ قَوْلُه:

٥. بِأَبِـهِ اقْتَدٰى عَـدِيٌّ فِي الْكَـرَمْ

وَ مَـنْ يُـشَـابِـهْ أَبَـهُ فَـمَـا ظَـلَـمْ

وَ هٰذِهِ اللُّغَةُ نادرةٌ فِي "أبٍ" وَ تالييهِ، وَ لهٰذَا قال: "وَ فِي أبٍ وَ تالِيَيْهِ يندر"، أيْ: يندر النّقص."[٢٨]

وَ قال:

"وَ إنْ كان فِيهِ تاءُ التّأنيث فَكَذٰلِكَ لَا يُجمع بهما؛ فلا يقال فِي "طَلْحَة": "طَلْحُون"، وَ أجاز ذٰلِكَ الكوفيون، وَ كَذٰلِكَ إذا كان مركّبًا؛ فلا يقال فِي "سيبويه": "سيبويهون"، وَ أجازه بعضهم."[٢٩]

وَ قال:

"وَ أشار بقوله "وَ بابه" إِلٰى باب سَنَة، وَ هُوَ: كلّ اسْم ثلاثيّ، حُذِفَتْ لامه، وَ عُوّضَ عنها هاء التّأنيثِ، وَ لمْ يكسَّرْ: كمائة وَ مِئِين، وَ ثُبَةٍ وَ ثُبِينَ. وَ هٰذَا الاسْتعْمال شائع فِي هٰذَا وَ نحوه؛ فإن كُسِّرَ: كَشَفَةٍ وَ شِفَاه لمْ يسْتعْملْ كَذٰلِكَ إِلَّا شذوذًا، كظُبَةٍ؛ فإنّهم كسَّرُوهُ عَلٰى ظُبَاة وَ جمعوه أيضًا بالواوِ رفعًا وَ بالياءِ نصبًا وَ جرًّا، فقالوا: ظُبُونَ وَ ظُبِينَ."[٣٠]

وَ قال:

"حَقُّ نُونِ الجمعِ وَ ما أُلحق بِهِ الفتحُ، وَ قد تُكْسَر شُذُوذًا، وَ منه قوله:

---

[٢٨] المرجع السّابق – ج ١، صـ٤٩ وَ صـ٥.

[٢٩] المرجع السّابق – ج ١، صـ٦.

[٣٠] المرجع السّابق – ج ١، صـ٤٤.

٨. عَرَفْنَا جَعْفَرًا وَ بَنِـي أَبِـيـهِ

وَ أَنْكَـرْنَا زَعَانِـفَ آخَـرِيـنِ

وَ قوله:

٩. أَ كُلَّ الدَّهْرِ حِـلٌّ وَ ارْتِحَـالٌ

أَ مَا يُبْقِي عَلَيَّ وَ لَا يَقينـي؟!

وَ مَاذَا تَبْتَغِي الشُّعَـرَاءُ مِنِّي

وَ قدْ جَاوَزْتُ حَدَّ الْأَرْبَعِينِ؟

وَ ليس كسرُهَا لُغَةٌ، خلافًا لمن زعم ذٰلِكَ.

وَ حَقُّ نُونِ الْمثنّى وَ الْمُلْحَق بِهِ الْكَسْرُ، وَ فَتْحُهَا لُغَة، وَ منه قولُهُ:

١٠. عَلٰى أَحْوَذِيَّيْنِ اسْتَقَلَّتْ عَشِيَّةً

فَمَـا هِـيَ إِلَّا لَـمْحَةٌ وَ تَغِيـبُ

وَ ظاهِرُ كلام المصنّف، رحمهُ اللهُ – تعالٰى –، أنّ فتح النّون فِي التّثنية ككسرِ نونِ الجمعِ فِي القِلَّة، وَ ليس كَذٰلِكَ، بلْ كَسْرُهَا فِي الجمع شاذٌّ وَ فَتْحُهَا فِي التّثنية لُغَة، كَمَا قَدَّمْنَاهُ، وَ هلْ يختصّ الْفَتْحُ بالياءِ أو يكون فِيهَا وَ فِي الْألف؟ قولان؛ وَ ظاهر كلام المصنّف الثّاني.".[٣١]

وَ قال:

"وَ حكم هٰذَا المنقوص أنّه يظهر فِيهِ النّصب[٣٢]، نحو: "رَأَيْتُ الْقَاضِيَ"، وَ قال الله – تعالٰى –: **(يَا قَوْمَنَا أَجِيبُوا دَاعِيَ اللهِ...)**[٣٣]، وَ يُقَدَّرُ فِيهِ الرّفعُ وَ الجَرُّ لِثقلهما عَلٰى الياءِ[٣٤]، نحو:

---

[٣١] المرجع السّابق – ج ١، من ص٦٧ إِلٰى ص٧٠.

"جَاءَ الْقَاضِي"، وَ "مَرَرْتُ بِالْقَاضِي"؛ فعلامة الرّفع ضمّةٌ مُقَدَّرَة عَلٰى الياءِ، وَ علامة الجَرّ كسرة مقدّرةٌ عَلٰى الياءِ.".[٣٥]

وَ قال:

"وَ أشار بقوله "فِي كُنْتُهُ الْخُلْفُ انْتَمٰى" إلٰى أنّه إذا كان خبر "كان" وَ أخواتها ضميرًا، فإنّه يجوز اتّصالُهُ وَ انْفِصالُهُ، وَ اخْتُلِفَ فِي المختار مِنْهُمَا؛ فاخْتار المصنّف الاتّصالَ، نحو: كُنْتُهُ، وَ اخْتار سيبويه الانْفصالَ، نحو: كُنْتُ إيَّاهُ[٣٦]، [تقول: "الصَّدِيق كُنْتُهُ"، وَ "كُنْتُ إيَّاهُ"].

وَ كَذٰلِكَ المختار عند المصنّفِ الاتّصالُ فِي نحو: "خِلْتَنِيهِ"، وَ هُوَ: كلُّ فعلٍ تَعَدّٰى إلٰى مفعولين الثّاني منهما خَبَرٌ فِي الْأصلِ، وَ هُما ضميران، وَ مذهَبُ سيبويه أنّ المختار فِي هٰذَا أيضًا الانْفصالُ، نحو: "خِلْتَنِي إيَّاهُ"، وَ مَذْهَبُ سِيبويه أَرْجَحُ؛ لِأَنَّهُ هُوَ الكثير فِي لسان العربِ عَلٰى ما حكاه سيبويه عنهم وَ هُوَ الْمُشَافِهُ لَهُمْ، قال الشّاعر:

١٦. إذَا قَالَتْ حَذَامِ فَصَدِّقُوهَا

فَإنَّ الْقَوْلَ مَا قَالَتْ حَذَامِ

* * *

---

[٣٢] من العرب من يعامل المنقوص فِي حالة النّصب معاملته إيّاه فِي حالتي الرّفع وَ الجرّ؛ فيقدر فِيهِ الفتحة عَلٰى الياء أيضًا،إجراء لِلنّصب مجرٰى الرّفع وَ الجرّ... إلخ. – من الهامش من المرجع السّابق – ج ١، ص٨٢.

[٣٣] اَلْقُرْآنُ الْكَرِيمُ، سُورَةُ الْأَحْقَاف، آيَةُ ٣١.

[٣٤] من العرب من يعامل المنقوص فِي حالتي الرّفع وَ الجرّ كما يعامله فِي حالة النّصب؛ فيظهر الضّمّة وَ الكسرة عَلٰى الياءِ كما يظهر الفتحة عَلَيْهَا... إلخ. – من الهامش من شَرْحُ ابْنِ عَقِيل عَلٰى أَلْفِيَّةِ ابْنِ مَالِك (وَ معه كتاب "منْحة الجَلِيل بِتحْقيقِ شَرْح ابْنِ عَقِيل")، لمحمد محيي‌الدِّينِ عبدُالحميدِ، ج ١، ص٨٢.

[٣٥] المرجع السّابق – ج ١، ص٨٢ وَ ص٨٣.

[٣٦] وَ قدْ ورد الأمران كثيرًا فِي كلام العرب... إلخ. – من الهامش من المرجع السّابق – ج ١، ص١٠٤.

- وَ قَدِّمِ الْأَخَصَّ فِي اتِّصَالِ

وَ قَدِّمَنْ مَا شِئْتَ فِي انْفِصَالِ

ضميرُ المتكلّمِ أخَصُّ من ضميرِ الْمخاطَبِ، وَ ضميرُ المخاطَبِ أَخَصُّ من ضميرِ الغَائِبِ؛ فإن اجْتمع ضميران منصوبان أحدهما أخَصُّ من الآخرِ، فإنْ كَانَا متّصلين وَجَبَ تقديمُ الْأخصِّ منهما، فتقول: "الدّرهم أَعْطَيْتُكَهُ"، وَ "أَعْطَيْتَنِيهِ"؛ بتقديم الكَاف وَ الياء عَلَى الهاءِ؛ لِأنّهما أخصُّ من الهاءِ؛ لِأنّ الكاف لِلْمخاطَبِ، وَ الياء لِلْمُتكلّم، وَ الهاء لِلغائبِ، وَ لَا يجوز تقديم الغائبِ مع الاتِّصَالِ؛ فلا تقول: "أَعْطَيْتُهُوك"، وَ لَا: "أَعْطَيْتَهُمُونِي"؛ وَ أجازه قوم، وَ منه مَا رواهُ ابن الْأثير فِي "غريب الحديث" من قول عثمان: "أَرَاهُمُنِي الْبَاطِلُ شَيْطَانًا!"؛ فَإِنْ فُصِلَ أَحَدُهُمَا كُنْتَ بِالْخِيَارِ.".[٣٧]

وَ قال:

" ثمّ مَثَّلَ الزّائدة اللَّازمة بـ"اللّات"، وَ هُوَ اسْم صَنمٍ كان بمَكَّةَ، وَ بـ"الْآن" وَ هُوَ ظرف زمان مبنيّ عَلَى الفتحِ، وَ اخْتُلف فِي الْألفِ وَ اللّام الدّاخلة عَلَيْهِ؛ فَذَهَبَ قومٌ إِلَى أنّها لِتعريف الحضور كما فِي قولك: "مَرَرْتُ بِهٰذَا الرَّجُلِ"، لِأَنّ قولك: "الآن" بمعنَى هٰذَا الوقت، وَ عَلَى هٰذَا لَا تكون زائدة، وَ ذهب قومٌ[٣٨] – منهم المصنّف – إِلَى أنّها زائدة، وَ هُوَ مبنيٌّ لِتضمّنه معنَى الحرفِ، وَ هُوَ لام الحضور.

وَ مَثَّلَ أيضًا بـ"الَّذِينَ"، وَ "اللَّات" وَ المراد بِهِمَا مَا دَخَل عَلَيْهِ "أل" من الموصُولَاتِ، وَ هُوَ مبنيّ عَلَى أنَّ تعريف الموصُول بالصّلة؛ فتكون الْألف وَ اللّام زائدة، وَ هُوَ مذهب قوم، وَ اخْتاره المصنّف، وَ ذهب قوم إِلَى أنّ تعريف الموصول بـ"أل" إن كانت فِيهِ نحو: "الَّذِي" فإنْ لمْ

---

[٣٧] المرجع السّابق – ج ١، من ص١٠٣ إِلَى ص١٠٦.

[٣٨] لعلّ المصنّف عندما أطلق كلمة "قوم" قصد بِهَا مجموعة أو مذهب من النّحاة، لأنّه قال: "منهم المصنّف"، أي: ابن مالك؛ وَ لم يقصد بِهَا القوم بعينه أو اللُّغَة أو اللّهجة، فانظر أيضًا: ج ١: ص١٤٩، وَ ص١٥٨، وَ ص٢٠١، وَ ص٢١٠، وَ ص٢١٤، وَ ص٢٣٥، وَ ص٢٥٧، وَ ص٢٧٨، وَ ص٢٨٩، وَ ص٣٠٧، وَ ص٣٢٠، وَ ص٣٧٦، وَ ص٣٨٦، وَ غيْرها.

تكنْ فِيهِ فَبِنِيَّتِهَا نحو: "من" وَ "ما"، إِلَّا "أيًّا" فإنّها تتعرّف بالإضافةِ؛ فَعَلٰى هٰذَا المذهب لَا تكون الْألف وَ اللّام زائدة، وَ أمّا حَذْفُهَا فِي قراءة من قرأ: **(صِرَاطَ لَذِينَ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ)**، فلَا يدلّ عَلٰى أنّها زائدة؛ إذْ يحتمل أنْ تكونَ حُذفت شذوذًا وَ إنْ كانت مُعَرِّفَة، كما حُذفت من قولهم: "سَلَامُ عَلَيْكُمْ!"، مِن غير تنوين يريدون: "السَّلَامُ عَلَيْكُمْ!".".[٣٩]

وَ قال:

"وَ ذَهَبَ بعضُهم إِلٰى أنّه لَا يَتَعَدَّدُ الْخَبَرُ إِلَّا إذا كان الْخَبَرَانِ فِي معنٰى خبرٍ واحِدٍ، فإنْ لمْ يكونَا كَذٰلِكَ تَعَيَّنَ الْعطف؛ فإنْ جاءَ من لسان العربِ شيْء بغيرِ عطفٍ قُدِّرَ له مبتدأ آخَرُ، كَقَوْلِهِ – تَعَالٰى –: **(وَ هُوَ الْغَفُورُ الْوَدُودُ﴿١٤﴾ ذُو الْعَرْشِ الْمَجِيدُ﴿١٥﴾)**[٤٠]، وَ قَوْلِ الشَّاعِرِ:

١. مَنْ يَكُ ذَا بَتٍّ فَهٰذَا بَتِّي

مُقَيِّظٌ مُصَيِّفٌ مُشَتِّي".[٤١]

وَ قال:

"اخْتلف النّحويّون فِي جواز تقديم خبر "ليس" عَلَيْهَا؛ فَذَهَبَ الكوفيّون وَ المبرّد وَ الزّجاج وَ ابن السَّرَّاج وَ أكثر المتأخّرين – وَ منهمُ المصنّفُ – إِلٰى المنعِ، وَ ذَهَبَ أبُو عَلِيٍّ الْفَارِسِيّ وَ ابن بَرْهَانَ إِلٰى الْجوازِ؛ فتقول: "قائمًا ليس زَيْدٌ"، وَ اخْتلف النّقل عن سيبويه؛ فنسبَ قومٌ إِلَيْهِ الجوازَ، وَ قومٌ المنعَ، وَ لمْ يَرِدْ منْ لِسانِ العربِ تَقَدُّمُ خَبَرِهَا عَلَيْهَا، وَ إنّما ورد مِن لِسانِهِمْ ما ظَاهِرُهُ تَقَدُّمُ معمولِ خبرِهَا عَلَيْهَا، كَقَوْلِهِ – تَعَالٰى –: **(أَلَا يَوْمَ يَأْتِيهِمْ لَيْسَ مَصْرُوفًا عَنْهُمْ...)**[٤٢]، وَ بِهٰذَا اسْتدلّ مَنْ أجازَ تقديمَ خبرِهَا عَلَيْهَا، وَ تقريره أن "يَوْم يَأْتِيهِمْ" معمولُ الْخَبَرِ

---

[٣٩] المرجع السّابق – ج ١، ص١٧٩ وَ ص١٨٠.

[٤٠] اَلْقُرْآنُ الْكَرِيمُ، سُورَةُ الْبُرُوج، آيَةُ ١٤ وَ ١٥.

[٤١] شَرْحُ ابْنِ عَقِيل عَلٰى أَلْفِيَّةِ ابْنِ مَالِك (وَ مَعَهُ كتاب "منْحة الجَلِيل بِتحْقيقِ شَرْح ابْنِ عَقِيل")، لِمحمدٍ محيي‌الدِّينِ عبدُالحميدِ، ج ١، ص٣٥.

[٤٢] اَلْقُرْآنُ الْكَرِيمُ، سُورَةُ هُود، آيَةُ ٨.

الَّذِي هُوَ "مَصْرُوفًا" وَ قدْ تقدّم عَلَى "ليس"، قال: "وَ لَا يَتَقَدَّمُ الْمَعمُولُ إِلَّا حيثُ يتَقَدَّمُ الْعَامِلُ!".".[٤٣]

وَ قال:

"كان عَلَى ثلاثة أقسامٍ؛ أحدها: النّاقصةُ، وَ الثّاني: التّامَّةُ، وَ قدْ تقدَّمَ ذكرهما، وَ الثّالث: الزَّائِدة، وَ هِيَ المقصودة بهٰذَا الْبَيْتِ، وَ قدْ ذكَر ابنُ عصفور أنّها تزاد بين الشّيْئَيْنِ الْمُتلَازميْنِ: كَالمبتدَأِ وَ خبرِهِ، نحو: "زَيْدٌ كَانَ قَائِمٌ"، وَ الفعل وَ مرفُوعِهِ، نحو: "لَمْ يُوجَدْ كَانَ مِثْلُكَ"، وَ الصّلةِ وَ المَوْصُولِ، نحو: "جَاءَ الَّذِي كَانَ أَكْرَمْتَهُ"، وَ الصّفةِ وَ المَوْصُوفِ، نحو: "مَرَرْتُ بِرَجُلٍ كَانَ قَائِمٍ"، وَ هٰذَا يفهم أيضًا مِن إِطلَاق قول المصنّف "وَ قَدْ تُزَادُ كَانَ فِي حَشْوٍ" وَ إنّما تنقاسُ زيادتُهَا بين "مَا" وَ فعل التّعجّبِ، نحو: "مَا كَان أَصَحَّ عِلْمَ مَنْ تَقَدَّمَا"، وَ لَا تُزاد فِي غيرِهِ إِلَّا سماعًا.

وَ قدْ سُمِعَتْ زيادتُهَا بينَ الفِعلِ وَ مرفوعِهِ، كَقَوْلِهِمْ: "وَلَدَتْ فَاطِمَةُ بنت الْخُرْشُبِّ الْأنماريةُ الكمَلَة من بَنِي عَبْسٍ لَمْ يُوجَدْ كَانَ أَفْضَلُ مِنْهُمْ.".

وَ [قدْ] سُمِعَ أيْضًا زيادتُهَا بيْنَ الصّفةِ وَ الْمَوْصُوفِ كَقَوْلِهِ:

٦٩. فَكَيْفَ إِذَا مَرَرْتُ بِدَارِ قَوْمٍ

وَ جِيرَانٍ لَنَا كَانُوا كِرَامِ

وَ شَذَّ زِيَادَتُهَا بَيْنَ حَرْفِ الْجَرِّ وَ مَجْرُورِهِ، كَقَوْلِهِ:

٧٠. سَرَاةُ بَنِي أَبِي بَكْرٍ تَسَامَى

عَلَى كَانَ الْمُسَوَّمَةِ الْعِرَابِ.".[٤٤]

وَ قال:

---

[٤٣] شَرْحُ ابْنِ عَقِيل عَلَى أَلْفِيَّةِ ابْنِ مَالِك (وَ معه كتاب "منْحة الجَلِيل بِتحْقيقِ شَرْح ابْنِ عَقِيل")، لمحمد محيي‌الدِّينِ عبدُالحميدِ، ج ١، ص٢٧٨ وَ ص٢٧٧.

[٤٤] المرجع السّابق – ج ١، مِنْ ص٢٨٨ إِلَى ص٢٩١.

"وَ أمّا "لَاتَ" فَهِيَ "لَا" النّافيةُ زِيدَتْ عَلَيْهَا تاءُ التّأنِيثِ مفتوحةً؛ وَ مذهَبُ الجمهور أنّها تعمل عَمَلَ "ليس"؛ فترفع الاسْمَ، وَ تنصب الخَبَرَ، لٰكِن اخْتصَّتْ بِأنّها لَا يُذْكَرُ معها الاسْمُ وَ الخَبَرُ معًا، بلْ [إنّما] يذكر مَعَهَا أَحَدُهُمَا، وَ الكثيرُ فِي لِسَانِ الْعَرَبِ حَذْفُ اسْمِهَا وَ بقاءُ خبرِهَا، وَ منه قوله – تَعَالٰى –: **(... وَ لَاتَ حِينَ مَنَاصٍ﴿٣﴾)**[٤٥]، بِنَصْبِ الْحِينِ؛ فَحُذِفَ الاسْمُ وَ بقِيَ الْخَبَرُ، وَ التّقدير: "وَ لَاتَ الْحِينُ حِينَ مَنَاصٍ"، فَ"الْحِينُ": اسْمُهَا، وَ "حِينَ مَنَاصٍ": خَبَرُهَا، وَ قدْ قرِئ شذوذًا: **(وَ لَاتَ حِينُ مَنَاصٍ)**، بِرفعِ الحينِ عَلٰى أنّه اسْمُ "لَاتَ" وَ الْخبَرُ محذوفٌ، وَ التّقدير: "وَ لَاتَ حِينُ مَنَاصٍ لَهُمْ"، أيْ: "وَ لَاتَ حِينُ مَنَاصٍ كَائِنًا لَهُمْ"، وَ هٰذَا هُوَ المرادُ بِقَوْلِهِ: "وَ حَذْفُ ذِي الرَّفْعِ – إلٰى آخِرِ الْبَيْتِ".

وَ أشار بِقولِهِ: "وَ مَا لِلَّات فِي سوٰى حين عمل"، إلٰى مَا ذكر سيبويه من أنّ "لَاتَ" لَا تعمل إلَّا فِي الحينِ، وَ اخْتلف النّاس فِيهِ؛ فقال قوم: "[المرادُ] أنّها لَا تعمل إلَّا فِي لفظِ "الحينِ"، وَ لَا تعمل فيما رَادَفَهُ كَ"السّاعة" وَ نحوها"، وَ قال قومٌ: "المرادُ أنّها لَا تعمل إلَّا فِي أسماءِ الزّمان؛ فتعمل فِي لفظ "الحينِ" وَ فيما رَادَفَهُ من أسماءِ الزَّمَانِ، وَ مِنْ عَمَلِهَا فيما رَادَفَهُ قَوْل الشّاعر

٨٣. نَدِمَ الْبُغَاةُ وَ لَاتَ سَاعَةَ مَنْدَمٍ

وَ الْبَغْيُ مَرْتَعُ مُبْتَغِيهِ وَخِيمُ".".[٤٦]

---

[٤٥] اَلْقُرْآنُ الْكَرِيمُ، سُورَةُ صٓ، آيَةُ ٣.

[٤٦] شَرْحُ ابْنِ عَقِيل عَلٰى أَلْفِيَّةِ ابْنِ مَالِك (وَ معـه كتاب "منْحة الجَلِيل بِتحْقيقِ شَرْح ابْنِ عَقِيل")، لمحمد محييالدِّينِ عبدُالحميدِ، ج ١، ص٣١٩ وَ ص٣٢٠.

أَهَمُّ الْمَصَادِرِ وَ الْمَرَاجِعِ

اَلْمَصَادِرُ وَ الْمَرَاجِعُ

١. **الأعلام (قاموسُ تراجِم لِأَشْهَرِ الرّجَالِ وَ النِّسَاءِ مِن العَرَبِ وَ المُسْتعرِبينَ وَ الْمُسْتشْرِقينَ)**، خيرالدّين الزِّرِكْليّ، ط ١٥، دار العلم للملايين، بيروت – الجمهوريّة اللُّبنانيّة ٢٠٠٢ م.

٢. **اَلْكتَابُ**، عمرٌو بن عُثمان بن قَنبر – سيبويه، تحقيق و شرح: عبدُالسَّلام محمّد هارُون، ط ٣، مكتبة الخانجيّ، القاهرة ١٤١٦ هـ / ١٩٩٦ م.

٣. **اللّهجات الْعَرَبِيَّة القديمة فِي غربِ الجزيرَةِ الْعَرَبِيَّةِ**، تشيم ربين، تر وَ تق وَ تع: د. عبدُالكريمِ مجاهد، ط ١، المؤسّسة الْعَرَبِيَّة لِلدِّراسات وَ النّشرِ، بيروت – الجمهوريّة اللُّبنانيّة ١٤٢٣ هـ / ٢٠٠٢ م.

٤. **اللَّهَجَاتُ الْعَرَبِيَّةُ نَشْأَةً وَ تَطَوُّرًا**، عَبْدُالغَفَّار حَامِد هِلَال، ط ٣، مكتبة وهبة، القاهرة ١٤٣٠هـ / ٢٠٠٩ م.

٥. **شَرْحُ ابْنِ عَقِيل عَلَى أَلْفِيَّةِ ابْنِ مَالِك (وَ معه كتاب "منْحة الجَلِيل بِتحْقيقِ شَرْح ابْنِ عَقِيل")**، لمحمد محييالدِّينِ عبدُالحميدِ، مكتبة دار التّراث، القاهرة ١٤١٩ هـ / ١٩٩٨ م.

٦. **فِقْهُ اللِّسَانِ العَربيّ**، د. محمد عبدُالحَفِيظِ العريان، من ص١٠٨ إلَى ص١٢٤، ط ٢، القاهرة ١٤٣٠ هـ / ٢٠٠٩ م.

٧. **الْعَرَبِيَّة وَ علم اللُّغَة الحديث**، د. محمد محمد داوُد، دار الغريب لِلطّباعة وَ النّشرِ وَ التّوزيعِ، القاهرة ١٤٢٢ هـ / ٢٠٠١ م.

اَلْفَهْرَسَتْ

اَلْفَهْرَسَتْ

١. اَلْمُقَدِّمَةُ ٢

١. اَلْمُقَدِّمَةُ ٣

٢. اَلْكَشَّافُ لِلرُّمُوزِ الْمُسْتَخْدَمَةِ فِي الْبَحْثِ ٥

٢. الفصل الأوّل: تَرْجَمَةُ ابْنِ عَقِيل ٦

١. تَرْجَمَةُ ابْنِ عَقِيل ٧

٣. الفصل الثّاني: عَنْ "شَرْحِ ابْنِ عَقِيل عَلٰى أَلْفِيَّةِ ابْنِ مَالِك" ٩

١. عَنِ "شَرْحِ ابْنِ عَقِيل عَلٰى أَلْفِيَّةِ ابْنِ مَالِك" ١٠

٤. الفصل الثّالث: اَللَّهَجَاتُ الْمَنْسُوبَةُ ١٣

١. اَللَّهَجَاتُ الْمَنْسُوبَةُ ١٤

٥. الفصل الرّابع: اَللَّهَجَاتُ غَيْرُ الْمَنْسُوبَةِ ٢٢

١. اَللَّهَجَاتُ غَيْرُ الْمَنْسُوبَةِ ٢٣

٦. أَهَمُّ الْمَصَادِرِ وَ الْمَرَاجِعِ ٣١

١. اَلْمَصَادِرُ وَ الْمَرَاجِعُ ٣٢

٧. اَلْفَهْرَسَتْ..... ٣٣

١. اَلْفَهْرَسَتْ..... ٣٤

إن أريد إلّا الإصلاح ما استطعت

وما توفيقي إلّا بالله

عليه توكّلت وإليه أنيب!

وصلّ اللّهمّ على محمّد وآله الطّاهرين...